تقويم كفاية أداء المصارف التجارية
(دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين)

أ.م.د. كريم خضير جدران م.محمد حميد سلامة م.م. كمال عودة فاضل م.م.عامر عباس احمد
المعهد التقني في الصويرة

الخلاصة:-

إن الصيرفة الحديثة في العراق تأخر ظهورها حتى نهاية القرن التاسع عشر حيث فتح أول مصرف انكليزي في بغداد عام ١٨٩٠ وتوالى بعد ذلك افتتاح المصارف الأجنبية. وكان مصرف الرافدين الذي تأسس في ١٩٤١\٥\١١٩ أول مصرف عراقي أسس بموجب القانون ٣٣ لسنة ١٩٤١ بعدها تأسس عدد من المصارف العراقية إلى جانب المصارف الأجنبية. وقد تم دمج المصارف التجارية عام ١٩٦٤ مما جعل الجهاز المصرفي التجاري العراقي مكونا من مصرف تجاري واحد هو مصرف الرافدين وفي ١٩٨٨\١١\١١ تأسس مصرف الرشيد كمصرف تجاري حكومي آخر من خلال شطر مصرف الرافدين. إن تأسيس هذا المصرف لم يغير من واقع العمل المصرفي الذي يهيمن عليه الطابع الحكومي ونشاط الصيرفة التقليدية. وفي عام ١٩٩١ تم السماح بتأسيس المصارف الخاصة إلا إن عملها اقتصر على الاستثمار المحلي والوساطة المالية وأعمال الخدمة الصيرفية العادية. وقد بلغ عدد المصارف الحكومية والأهلية (٣٣)مصرفا وشبكة فروع بلغت (٥٤٠) فرعا منتشرة في أنحاء البلاد حيث يلاحظ إن كل فرع يخدم (٥٠٠٠٠) نسمة وقد احتل مصرف الرافدين المرتبة الأولى في مجال النشاط المصرفي التجاري في العراق ومن هنا جاء البحث لتقويم كفاءة أداء المصرف للفترة من ١٩٩٧ ولغاية٢٠٠١ طبقا لمدخل التحليل المالي بتقويم الجوانب التي تؤثر في الأداء ومنها المؤشرات المالية التي تعبر عن مقدار

استغلال السيولة النقدية حيث ظهر إن نسبة السيولة انخفضت من (٣٦ ٪) عام ١٩٩٧ إلى (٢٨ ٪)سنة ٢٠٠١ بالرغم من ارتفاع الرصيد في الصندوق ولدى المصارف وذلك لارتفاع نسبة توظيف الأموال وبشكل خاص في الائتمان النقدي. وكذلك ارتفع مؤشر الربح من (٧٧٨ ٪) عام ١٩٩٧ إلى (٨٥٩ ٪) عام ٢٠٠٠ وذلك لزيادة توظيف الأموال في مجالات الاستثمار في الأوراق المالية والائتمان النقدي إضافة إلى ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم التي شهدها الاقتصاد العراقي آنذاك. ثم انخفضت إلى (٥٠٥٪) عام ٢٠٠١ بسبب زيادة رأس مال المصرف إلى (٤) مليارات دينار. كما إن حجم الائتمان النقدي في زيادة إلا إن نسبة الائتمان انخفضت من (١١٥ ٪) عام ١٩٩٧ إلى (٣٧ ٪) عام ٢٠٠١ وذلك لكون نسبة الزيادة في حجم الموجودات اكبر من الزيادة في حجم الائتمان إما بالنسبة لحجم الاستثمارات فقد ارتفع من (٢٢,٧٢) مليار دينار عام ١٩٩٧ إلى (٧٤,٥٨) عام ٢٠٠١ والتي نجمت بالدرجة الأولى عن ارتفاع حجم حوالات الخزينة كذلك فان الودائع الجارية سجلت ارتفاعا حيث بلغت الزيادة (٤٦,٠٦) مليار دينار ما بين عام ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ . إلا إن نسبة حسابات الادخار انخفضت من (٣٣ ٪) عام ١٩٩٧ إلى (٣٠ ٪) عام ٢٠٠١ بسبب ضعف الدخول لأغلب المواطنين خاصة أصحاب الدخول المحدودة إضافة إلى الزيادة في نسبة حجم الودائع.

المقدمـة:-

عرفت المصارف التجارية منذ أقدم العصور إذ ينحدر تطورها تاريخيا من حقب قديمة جدا إلى الألفي سنة قبل الميلاد[١]. وقد عرفت عند البابليين والآشوريين إذ كانت تتمثل بالمعابد التي كانت تمارس فيها الصيرفة وأعمال الائتمان. وبعد سقوط الدولة البابلية جاء الحيثيون فأعطوا التعامل التجاري والنشاط المصرفي دفعة قوية نتيجة ابتكارهم السبائك الفضية وإحلالها محل السلع كونها وسائل دفع ودخولهم عمليات المشاركة في تجارة الموجودات الثابتة وتقديم القروض طويلة الأجل. كذلك عرفت في الحضارات القديمة المصرية واليونانية والرومانية فكانت المعابد عند

اليونان أمكنة آمنة للصيرفة لاعتبارات تتعلق بالأمان والثقة وكانت تودع فيها إيرادات الأملاك المقدسة وحصيلة القرابين والهبات وكذلك ودائع الدولة والأفراد. واشتهر الرومان في تطبيق ما اقتبسوه من اليونانيين فطبعوه بطابعهم الخاص.

إلا إن الصيرفة الحديثة في العراق تأخر ظهورها إلى حوالي نهاية القرن التاسع عشر[٢] والتي حدثت خلالها تغيرات سياسية واقتصادية عدة منها ضعف الدولة العثمانية من جهة وتغلغل النفوذ الانكليزي الذي شجع على فتح مصرف لهم في بغداد عام ١٨٩٠ وبعد مدة افتتح فروعا له في مختلف إنحاء العراق وفي عام ١٩١٢ افتتح مصرف بريطاني آخر هو المصرف الشرقي فرعا له في بغداد ثم تلاه فتح فروع أخرى له في كل من البصرة والموصل واربيل والعمارة وغيرها من المدن العراقية وفي عام ١٩١٨ فتح مصرف إيران البريطاني فرعا له في بغداد وفرعين في الموصل والبصرة وفي عام ١٩٤١ افتتح المصرف العربي في القدس فرعا له في بغداد ومن ثم فرعا له في الموصل والبصرة. وتأسس مصرف الرافدين في ١٩٤١\٥\١٩ بموجب القانون ٣٣ لسنة ١٩٤١[١]. بعدها تأسس عدد من المصارف العراقية إلى جانب الفروع الأجنبية وهي المصرف الوطني العراقي سنة ١٩٤٧ (البنك المركزي حاليا) والمصرف العقاري ١٩٤٨ لتمويل عمليات الائتمان العقاري ومصرف الرهون عام ١٩٥١ لتمويل الائتمان الاستهلاكي والمصرف التجاري العراقي ١٩٥٦ ومصرف بغداد ١٩٥٦ فضلا عن فتح فروع أخرى للمصارف الأجنبية في بغداد كالبنك العربي ١٩٥٤ والمصرف اللبناني المتحد ١٩٥٣ والمصرف الوطني للتجارة والصناعة وفي عام ١٩٥٧ افتتح فرع للمصرف الوطني الباكستاني في بغداد وكانت جميع هذه المصارف تمارس الصيرفة التجارية. وفي عام ١٩٦٤ أممت المصارف غير الحكومية ومنها المصارف الأجنبية بموجب القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والت ملكيتها للدولة وترتب على عملية التأميم إجراءات عدة منها دمج المصارف التجارية في أربع مجموعات في بادئ الأمر ومن ثم في مجموعتين وأخيرا في مجموعة واحدة في ظل مصرف الرافدين مما جعل الجهاز المصرفي التجاري العراقي مكونا من مصرف تجاري واحد

هو مصرف الرافدين والذي دمج معه مصرف الرهون أيضا وبذلك دخل النظام المصرفي التجاري في العراق عصر احتكار الصيرفة التجارية من خلال مصرف واحد هو مصرف الرافدين وثلاث مصارف متخصصة هي المصرف الصناعي والمصرف الزراعي التعاوني والمصرف العقاري وهذا يبين هيمنة القطاع الحكومي على النظام المصرفي في العراق فأصبحت جميع المصارف حكومية. بعدها اتجهت الدولة إلى التفكير في خلق جو من المنافسة الايجابية في تحسين الخدمات المصرفية فعمدت إلى إصدار القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتأسيس مصرف الرشيد كمصرف تجاري حكومي آخر من خلال شطر مصرف الرافدين إلى مصرفين[٣] ؛ الأول حافظ على هويته وهو مصرف الرافدين والآخر حمل هوية مصرف الرشيد الذي افتتح أول فرع له في ١٩٨٨\١١\١١ ثم تتابع افتتاح الفروع الأخرى حتى بلغت (١٠٩) فرعا. إن تأسيس هذا المصرف لم يغير من واقع العمل المصرفي الذي يهيمن عليه الطابع الحكومي ونشاط الصيرفة التقليدية المتمثلة بطبيعة الخدمات المقدمة. وفي عام ١٩٩١ حدثت علامة مهمة في تطور واقع بنية الصناعة المصرفية العراقية نقلتها من عصر الاحتكار المصرفي الحكومي إلى عصر التعددية المصرفية[٣]. فقد صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ والذي عدل قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ بالسماح بتأسيس المصارف الأهلية الخاصة حيث تأسس مصرف بغداد عام ١٩٩٢ (شركة مساهمة خاصة) وكذلك المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية في نفس العام ومن ثم مصرف الاستثمار العراقي ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف المتحد للاستثمار وغيرها من المصارف الخاصة. وقد اقتصر النشاط الحقيقي لها في قبول الودائع ومنح الائتمان والقيام بعمليات الاستثمار المحلي والوساطة المالية مما أدى إلى اقتصار فعالياتها على النشاط المصرفي المحلي بسبب عدم مزاولتها للنشاط المصرفي الخارجي كعمليات فتح الاعتمادات المستندية أو إصدار خطابات الضمان الخارجية أو عمليات التمويل الخارجي والاستثمار مما ساهم في تحجيم نشاطها. إلا انه في عام ١٩٩٦ صدر القرار رقم ٩ لسنة ١٩٩٦ وبموجبه

سمح للمصارف المتخصصة بممارسة الصيرفة على وفق الأسس التجارية الاعتيادية إلى جانب مهامها الأصلية كمصارف تنموية[٣] . وبعد ذلك سمح مجلس إدارة البنك المركزي العراقي في١٩٩٧\١٠\١٦ للمصارف التجارية بمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل للإغراض الصناعية والزراعية والعقارية والمهنية وكذلك في مجال الصيرفة الاستثمارية وفي عام ١٩٩٨ تم السماح للبنك المركزي العراقي بمنح إجازة ممارسة الاستثمار المالي لشركات مساهمة وقد بلغ عددها (٩) شركات عام ٢٠٠٣ تمارس جزء من الإعمال المصرفية المسموح بممارستها. ونستطيع إن نحدد مما تقدم أعلاه إن الفقرات السابقة تضمنت نشاطات مختلفة من قبل القطاع المصرفي وبإشراف السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي حيث أصبح إجمالي المصارف الحكومية والأهلية بحدود (٣٣) مصرفا وشبكة فروع بلغت (٥٤٠) فرعا منتشرة في جميع أنحاء البلاد حيث يلاحظ إن كل فرع يخدم (٥٠٠٠٠) نسمة مقارنة بالدول المجاورة والتي يكون كل فرع فيها يخدم من (٧٠٠٠-١٠٠٠٠) نسمة[٤] ولكون مصرف الرافدين من المصارف التجارية التي احتلت الدور الأول في مجال النشاط المصرفي التجاري في العراق. من هنا جاءت أهمية البحث.

المبحث الأول

أهميـة البحث:-

تتزايد أهمية تقويم كفاية الأداء وضرورته في مجال النشاط المصرفي التجاري لمصرف الرافدين نظرا لضخامة الأموال التي يتعامل بها وسرعة دوران رؤوس الأموال الخاصة به والأموال المودعة في مؤسساته، الأمر الذي يدفع الكثير من متخذي القرارات إلى الاهتمام بالتحقق من كفاية أداء المصارف التجارية من حيث مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرسومة لها أو من حيث كفايتها في جمع واستخدام الأموال وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف، وذلك في حدود التوفيق بين هدف الربح واعتبارات السيولة والأمان وخدمة المجتمع.

مشكلة البحث:-

إن النظام المصرفي العراقي دخل لفترة طويلة عصر احتكار الصيرفة التجارية من خلال مصرف واحد هو مصرف الرافدين وثلاث مصارف متخصصة صناعي وزراعي وعقاري وهذا يدل على هيمنة القطاع الحكومي على النظام المصرفي في العراق مما ترك آثارا على طبيعة أداء المؤسسات المصرفية من حيث أنشطتها وخدماتها وطبيعة علاقاتها في المجتمع. من هنا تحددت مشكلة البحث في معرفة كيفية قيام مصرف الرافدين في توجيه الموارد المالية المتاحة لديه لتحقيق اكبر عائد ممكن بأقل كلفة ممكنه.

هدف البحث:-

تقويم كفاية الأداء لمصرف الرافدين طبقا لمدخل التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المناسبة.

فرضية البحث:-

١-يناقش البحث فرضية إن العلاقات المالية في مصرف الرافدين كما تبينها القوائم المالية خلال فترة الدراسة توضح حجم ونوع التغيير في المصرف وعلى ضوءها يمكن تحديد أداءه.

٢- أن المصرف أدى دوره بكفاءة أداء عالية وذلك استنادا إلى ما تظهره مؤشرات التحليل المالي.

حدود البحث:-

تنطلق الدراسة من:-

١-اقتصارها على مصرف الرافدين باعتباره المصرف الأهم في العراق ويمثل ذلك الحدود المكانية للبحث.

٢-اعتماد تحليل الحسابات الختامية والموازنات التخطيطية للمصرف للمدة من ١٩٩٧-٢٠٠١[٥]. وتمثل الحدود الزمانيه للبحث.

الدراسات السابقة:-

١- ذكر ألشمري عام ٢٠٠٥[٦] في دراسته إستراتيجية أدارة المخاطر المصرفية أن من أهم السمات المميزة للمصارف التجارية هي الربحية والسيولة والأمان.

٢- بينت سرور عام ١٩٩٣[٧] في بحثها الموسوم "اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار في حسابات الودائع في فرع الاعظمية التابع لمصرف الرافدين" بأنه تتميز حسابات المصارف التجارية بخصائص معينة تختلف بها عن المنشات الاقتصادية الأخرى إذ تشمل الفقرات النقدية النسبة الأكبر من مجموع فقرات الميزانية.

٣- وجد د.حسين عبد الله ١٩٨٩[٨] في بحثه الموسوم "انتشار العادة المصرفية وبدائل الاستثمار لدى الأفراد في العراق" أن المؤسسات المالية في البلدان النامية تتصف بهيمنة النظام المصرفي الذي يتضمن البنوك المركزية والمصارف التجارية وقيام الاخيره بالدور الرئيسي في تعبئة الادخارات من الجمهور.

٤- استنتج wai ١٩٧٧[٩] في دراسة ميدانية لقطاع المصارف التجارية في البلدان النامية بأنه كلما تقدم البلد اقتصاديا انحسر هذا القطاع ليحل محله القطاع المالي المنظم والعكس بالعكس.

٥- أوضح Rose٢٠٠٢[١٠] أن عملية بناء اقتصاد أي بلد مهما كان نوعه فان المصارف تحتل فيه أهمية جوهرية باعتبارها اكبر المؤسسات المالية في ذلك الاقتصاد وتشكل محوره.٦

٦- ذكر ألعبادي عام ٢٠٠٧[١١] أن مهمة المصارف الأساسية هي نتيجة تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق توجيه الموارد المالية المتاحة لديها نحو مجالات الاستثمار التي تحقق اكبر عائد ممكن.

٧- بين كل من الشمخي والجزراوي عام ١٩٩٨[١٢] في كتابهم الإدارة المالية الحديثة. أن كفاءة الأداء اشمل وأدق من رقابة الأداء لأنه لا يعني بيان نتائج وإنما يمتد إلى تحليل تلك النتائج والتأكد من أن الأموال العامة تنفق حسب الأهداف المقررة لها طبقا للخطة الموضوعة وأنها تحقق النتائج المستهدفة وبأقل تكلفة ممكنة.

٨- أوضح البصري ٢٠٠٨[١٣] انه بات من المؤكد إن وضع المصارف العراقية يحتاج إلى أصلاح حيث أن (٩٠٪) من النشاط المصرفي مخصص لتمويل النشاط العام المتمثل بعدم الكفاءة والبطالة المقنعة والخسائر المتراكمة بينما حرم القطاع الخاص من التمويل اللازم للتراكم الرأسمالي. وان اغلب استثمارات الجهاز المصرفي الحكومي هي استثمارات حوالات الخزينة.

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث:-

أساليب وأدوات التحليل المالي:-

يتطلب التخطيط السليم للتحليل اختيار الأساليب والأدوات التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه ويوجد في هذا الصدد أسلوبان هما:-

١-التحليل العمودي:-

يقوم على أساس دراسة العلاقات بين البنود المالية المختلفة في المصرف كما تظهر في مجموعة واحدة من القوائم المالية عن مدة زمنية معينة ولا يستخدم في دراسة الاتجاهات.

٢-التحليل الأفقي:-

يقوم على دراسة العلاقات المالية في المصرف كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال مدة زمنية متتابعة للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر[١٣] . ويدخل ضمن هذا الأسلوب ما يعرف بتحليل الاتجاه. أن تحليل الاتجاه مهم لأي محلل مالي لأنه يأخذ عامل الزمن بصرف النظر عن أي انجازات تحققت في الماضي. أن الأهم هو مقدرته على الاستمرار بتحقيق هذه المنجزات في المستقبل وتثبيتها[١٤]. يمكن تقويم أداء المصرف

طبقا لمدخل التحليل المالي بتقويم الجوانب الاتيه التي تؤثر في الأداء باستخدام النسب والمؤشرات التي نراها مناسبة.

المؤشرات المالية:-

أن علاقة الربح برأس المال أو الربح للسنة الماضية وكذلك العلاقات التي تعبر عن مقدار استغلال السيولة النقدية، وعن عائديه الدينار الواحد، هي كلها مؤشرات مالية لهل دلالات تحليلية وتشخيصية كبيرة[١٥] .

ويمكن تقسيمها على النحو التالي:-

أولا:- نسبة السيولة:-

وتعني حجم التمويل الكافي لتلبية مسحوبات الودائع والالتزامات المالية الأخرى المتحققة للمصرف في الوقت المحدد أو عند الطلب. ويمكن تحويل السيولة من خلال الموجودات السائلة وشبه السائلة من خلال المطلوبات كالودائع والقروض[١٦]. ومن نسب السيولة التي يمكن استخدامها في قطاع المصارف التجارية هي:

$$\text{١- نسبة السيولة} = \frac{\text{نقد في الصندوق ولدى المصارف}}{\text{الحسابات الجارية}}$$

$$\text{٢- نسبة السيولة} = \frac{\text{نقد في الصندوق ولدى المصارف}}{\text{أجمالي الحسابات الجارية والودائع}}$$

ثانيا:- نسبة الأرباح:-

أن الربح مؤشر فعال في التعبير عن أداء المصرف وهو الغرض الأساسي لكل الأعمال وهو مقياس جيد للأداء. وفيما يأتي أهم مؤشرات الربحية التي يمكن استخدامها في المصارف التجارية:-

١-معدل ربحية رأس المال أو العائد على رأس المال المستثمر:-

هو مقياس أولي يستخدم بشكل واسع لقياس الربح عموما وكفاية التشغيل. أي بعد اختيار أولي للكفاية الإدارية أو كفاية الوحدة ككل وهو جزء متمم من نظام الرقابة على الموازنات[١٧] .

صافي الربح

معدل ربحية رأس المال=ـــ

رأس المال المستثمر

٢-معدل العائد على الودائع:-

يقيس هذا المعدل مدى كفاية المصرف على تحقيق الأرباح من الودائع التي حصل عليها واستثمارها في نشاطاته المختلفة ويتم احتسابه كما يأتي:-

صافي الربح

معدل العائد على الودائع=ـــ

أجمالي الودائع

ثالثا:-العائد على الاستثمارات:-

يستخرج معدل العائد على الاستثمارات بقسمة مجموع الفوائد المكتسبة من الاستثمارات على مجموع الاستثمارات وحسب ما مبين أدناه :-

فوائد الاستثمارات

عائد الاستثمارات=ـــ

مجموع الاستثمارات

رابعا:-نسب الأرباح الأخرى:-

الإيرادات

١- نسبة الربح=ـــ

الاستثمارات والقروض

الإيرادات

٢-نسبة الربح=-

الودائع

مؤشرات توظيف الأموال:-

تقيس هذه المؤشرات كفاية أدارة المصرف في استثمار وتوظيف الأموال المتاحة له وأهمها ما يأتي:-

الائتمان النقدي — الائتمان النقدي + الاستثمارات

(١) — (٥) —

مجموع الموجودات — الودائع + راس المال

الاستثمارات — الائتمان النقدي

(٢) — (٦) ——

مجموع الموجودات — مجموع مصادر التمويل(ودائع+رأس المال+الاحتياطي)

الائتمان النقدي — القروض + الاستثمارات

(٣) — (٧) —

مجموع الحسابات الجارية والودائع — مجموع الحسابات الجارية والودائع

الاستثمارات — القروض والسلف

(٤) — (٨) —

مجموع الحسابات الجارية والودائع — مجموع الحسابات الجارية والودائع

مؤشرات هيكل الودائع:-

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل مكونات الودائع وأهمها:-

الودائع الجارية

١- نسبة الودائع الجارية إلى أجمالي الودائع = ـــ

أجمالي الودائع

ودائع التوفير

٢-نسبة ودائع التوفير إلى أجمالي الودائع = ـــ

أجمالي الودائع

الودائع الثابتة

٣-نسبة الودائع الثابتة إلى أجمالي الودائع = ـــ

أجمالي الودائع

مؤشرات متانة رأس المال:-

توضح هذه المؤشرات مدى نجاح سياسة التمويل المتبعة في المصرف في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الوضع المالي التي يمكن رفع نسبة كفايتها من خلال تحديد السقوف الائتمانية التي لا يجوز للمصرف تجاوزها. يدفع المصرف إلى اختيار أفضل العملاء لمنحهم التسهيلات ومن ثم تقليل حجم المخاطر لديه. ويستطيع أيضا ضغط حجم موجوداته لتصح ملائمة مع رأس المال لتقليل المخاطرة أو بزيادة رأس ماله عن طريق طرح أسهم جديدة أو تدعيم حسابات رأس المال عن طريق عدم توزيع أية أرباح أو بكلا الأسلوبين[١٨]. وفيما يأتي أهم هذه المؤشرات (النسب):-

رأس المال + الاحتياطي رأس المال المدفوع + الاحتياطي

(١) ـــ (٣) ـــ

الائتمان النقدي + الاستثمارات الائتمان النقدي

رأس المال + الاحتياطي

(٢) ـــ

مجموع الحسابات الجارية والودائع

مؤشرات الرافعة المالية:-

تعد مؤشرات الرافعة المالية من المؤشرات التي تعكس درجة مخاطرة رأس المال.

أجمالي الحسابات الجارية والودائع مجموع الموجودات

(١)—— (٢) —

رأس المال المدفوع رأس المال المدفوع

المبحث الثالث

تقويم كفاية أداء مصرف الرافدين:-

أن قياس كفاية الأداء في المصارف التجارية متعدد الأبعاد والآجال والأغراض فيمكن القول بأنه ليس هناك مقياس وحيد يصلح لتقويم أداء المصرف لتحقيق الأغراض كافة[٢٠]. وان المقاييس في حالة تعددها لا تعمل بصورة منفصلة ولايمكن التوصل إلى تقييم شامل إلا من خلال الترابط والتكامل بينها.

ويمكن تقويم أداء المصرف طبقا لمدخل التحليل المالي وفق النسب والمؤشرات التالية:-

المؤشرات المالية:-

(١) مؤشرات السيولة:-

يلاحظ من الجدول رقم (١) أن نسبة السيولة في المصرف عام ١٩٩٧ اكبر مما هي عليه في السنوات اللاحقة حيث بلغت نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف إلى الودائع الجارية (تحت الطلب) (٣٦ ٪)، وذلك لارتفاع رصيد النقد نتيجة لارتفاع حجم الحسابات الجارية والودائع بشكل ملحوظ من جهة وزيادة

الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل (تعني أن استثمارات المصرف في الأوراق المالية تتمثل بحوالات الخزينة) وعالية السيولة والذي أدى إلى ارتفاع رصيد النقد لدى المصارف المحلية ورصيد النقد والودائع الثانوية لدى البنك المركزي ومن ثم ارتفاع رصيد النقد الذي يمثل ببسط النسبة ثم انخفضت النسبة في السنوات اللاحقة ١٩٩٨-٢٠٠١ (٣٠ ٪ ، ٢٨ ٪ ، ٢٧ ٪ ، ٢٨٪) على التوالي على الرغم من ارتفاع رصيد النقد في الصندوق ولدى المصارف بمقدار (٢٥٤٢٠ ، ٣٦٩٢٢ ، ٦٥٠٩٦) مليون دينار على التوالي وارتفاع حجم الودائع وذلك لارتفاع نسبة توظيف الأموال وبشكل خاص في مجال الائتمان النقدي مقارنة بنسبة عام ١٩٩٧ في حين بلغت النسبة الثانية من السيولة وهي نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف إلى الحسابات الجارية والودائع (٢١ ٪ ، ١٧ ٪ ،١٦٪ ، ١٦ ٪ ، ١٧ ٪) للسنوات (٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١) على التوالي وان سبب تذبذبها هي نفس الأسباب المذكورة في أعلاه. ويلاحظ وجود سيولة فائضة في المصرف عموما وذلك بسبب الإصدار النقدي المستمر وسياسته في سحب النقد من التداول عن طريق تشجيع الادخار فقد حصل ارتفاع في حجم الموجود النقدي لدية مع محدودية ما يستلمه البنك المركزي من ذلك الفائض لهذا يبقى على أدارة المصرف أن تسعى لسحب السيولة الزائدة على أن تراعي تحقيق التوازن بين السيولة والمخاطرة بالاحتفاظ بقدرتها لمواجهة المخاطر التي قد تنشا بسبب السحب الكبير غير المتوقع.

(٢) مؤشرات الربح:-

يتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة صافي الربح إلى رأس المال المدفوع اختلفت من سنة إلى أخرى فقد ارتفعت النسبة بشكل كبير سنتي ١٩٩٧ ، ٢٠٠٠ إذ أصبحت (٧٧٨ ٪)،(٨٥٩ ٪) على التوالي وكان السبب وراء ذلك ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم التي شهدها الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة خلال تلك السنتين هذا فضلا عن زيادة حجم الودائع الجارية (عديمة الكلفة) ومن ثم زيادة توظيف الأموال في مجالات الاستثمار في الأوراق النقدية والائتمان النقدي وما رافقها من زيادة في عوائدها أدى

إلى ارتفاع إيراداته ومن ثم صافي ربحه. إذ بلغت الزيادة في صافي الربح (٨٥٠١) مليون دينار عام ٢٠٠٠ جاءت بالدرجة الأولى من ارتفاع أرباح بيع وشراء الأوراق النقدية الأجنبية وارتفاع فوائد الحسابات الجارية المدنية ورصيد فوائد حوالات الخزينة. علما بان صافي الربح للسنوات ا لأخرى كان في زيادة من سنة إلى أخرى إلا انه ليس بنفس النسبة للسنوات أعلاه حيث بلغ سنة (١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠١) مبلغ (٢٧٨، ٤٥١٤، ٣٠٢٦) مليون دينار على التوالي فيما انخفضت النسبة سنة ١٩٩٨ إلى (٢٠٩ ٪) وذلك لزيادة رأسمال المصرف إلى ملياري دينار وارتفاع صافي ربحه بشكل لا يتناسب مع حصة الزيادة كما نلاحظ أن النسبة سنة ٢٠٠١ انخفضت مما كانت عليه سنة ٢٠٠٠ إلى(٥٠٥ ٪) وذلك لنفس السبب حيث تم زيادة رأس مال المصرف إلى أربعة مليارات دينار. أما نسبة العائد على الاستثمار (أي صافي الربح) إلى مجموع الموجودات فقد بلغت نسبتها (١,١ ٪)،(٠,٨٣ ٪)،(١,٣ ٪)، (٢,١ ٪)،(١,٨ ٪) للسنوات (١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١) على التوالي وان هذه النسب تعتبر منخفضة ويرجع ذلك إلى تناقص عائد توظيف موارد المصرف بفعل استثمار المزيد منها في قروض واستثمارات واطئة الدخل (حوالات الخزينة وقروض القطاع العام) إضافة إلى زيادة مبالغ ونسب الموجودات غير المربحة السائلة (النقود) في خزائن المصرف ولدى المصارف الأخرى.

مؤشرات توظيف الأموال:-

تتمثل سياسة توظيف أموال المصرف في هذا التحليل دراسة نسبة الموجودات المربحة المتمثلة بالائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الموجودات أو إلى أجمالي الحسابات الجارية والودائع أو إلى مجموع مصادر التمويل أو إلى الأموال المتاحة لمعرفة مدى توظيف أموال المصرف في هذا المجال لتحقيق أهدافه. يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن نسبة الائتمان النقدي انخفضت من (١١٥ ٪) عام ١٩٩٧ إلى (٣٧ ٪)عام ٢٠٠١ وتراوحت بين (٥٠ ٪) إلى (٥١ ٪) في الأعوام ١٩٩٩،٢٠٠٠ وذلك لكون نسبة الزيادة في حجم الموجودات اكبر من نسبة الزيادة

في حجم الائتمان النقدي حيث كانت الزيادة في حجم الموجودات (١٥٤١١٤)،(١٧٣٧٩٥)،(١٣٤٧٨٥)،(٣٤٢٦٥٢) مليون دينار للأعوام (٢٠٠٠،١٩٩٩،١٩٩٨، ٢٠٠١) على التوالي. لقد بلغ رصيد الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة (٦٦,٤) مليار دينار عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها (٤٥ ٪) عن رصيد عام ١٩٩٨ وانخفض رصيد القروض والسلف إلى (٢٠,٢) مليار دينار بنسبة قدرها (٥٦ ٪) عن رصيد عام ١٩٩٨ البالغ (٤٦) مليار دينار وذلك بسبب انخفاض أرصدة الحسابات الجارية المدنية إلى (١٤) مليار دينار عام ١٩٩٨ بعد أن كان أكثر من (٤٢) مليار دينار كما أن القروض الممنوحة إلى الأفراد بلغت (٦,١) مليار دينار عام ١٩٩٩ قياسا إلى (٢,١٦١) مليار دينار عام ١٩٩٨. أما رصيد الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة عام ٢٠٠١ بلغ (١٠٩) مليار دينار مقابل (٧٩) مليار دينار عام ٢٠٠٠ بزيادة نسبتها (٣٨ ٪) وتعزى تلك الزيادة بشكل أساسي إلى الزيادة الحاصلة في رصيد الحوالات الداخلية والمبتاعة كذلك ارتفاع رصيد القروض والتسليفات في عام ٢٠٠٠ من (٥٢,٤) مليار دينار إلى (٧١,٩) مليار دينار عام ٢٠٠١ بنسبة زيادة قدرها (٣٧ ٪) وذلك يرجع إلى التوسع في سياسة الإقراض للمشاريع الزراعية والصناعية وقروض الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة. أما بالنسبة لحجم الاستثمارات عام ١٩٩٩ فقد بلغت (٤٦,٠٣) مليار دينار بزيادة قدرها (٤٤ ٪) قياسا إلى حجم الاستثمارات عام ١٩٩٨ البالغ (٣١,٩٣) مليار دينار. وفي عام ٢٠٠١ ارتفع حجم الاستثمار من (٧٤,٥٨) مليار دينار مقابل (٥٣,٢٦) مليار دينار محققة نسبة زيادة قدرها (٤٠ ٪) والتي نجمت بالدرجة الأولى عن ارتفاع حجم حوالات الخزينة إلا انه بالرغم من الزيادة في حجم الاستثمارات خلال فترة الدراسة ظهر بان نسبة الزيادة فيها انخفضت بين سنة وأخرى مابين (٢ ٪-٥٪) وذلك لارتفاع حجم الموجودات.

جدول رقم (١)

يوضح مؤشرات السيولة والربح لمصرف الرافدين (المبالغ بالمليون دينار)

البيان / السنة	١٩٩٧	٪	١٩٩٨	٪	١٩٩٩	٪	٢٠٠٠	٪	٢٠٠١	٪
نسب السيولة										
النقد في الصندوق ولدى المصارف	٦٦،٠٢١	٣٦،٣	٧٥١٦٩	٣٠	١٠٠٥٨٩	٢٧،٨	١١٧٥١١	٢٧،٢	١٨٢٦٠٧	٢٨،٤
الودائع الجارية	١٨٢٩٠٠		٢٥١٤٥٢		٣٦١٤٣٢		٤٣٢٠٨٧		٦٤١٥٨٦	

المصدر: الحسابات الختامية لمصرف الرافدين

مؤشرات هيكل الودائع:-

يتضح من الجدول رقم (٢) أن نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع عام ١٩٩٧ بلغت (٥٧ ٪) ثم انخفضت إلى (٥٠ ٪) عام ١٩٩٨ ثم ارتفعت إلى (٥٨ ٪) للسنتين ١٩٩٩،٢٠٠٠ على التوالي من ثم (٥٩ ٪) عام ٢٠٠١. واحتلت الودائع الجارية المرتبة الأولى في هيكل الودائع لأنها اقل كلفة ولأنه اتضح من الجدول رقم (٢) أن الودائع الجارية سجلت ارتفاعا من سنة إلى أخرى حيث بلغت (١٨١٩٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٧ ثم ارتفعت إلى (٦٤٢٥٨٦) مليون دينار عام ٢٠٠١ حيث كانت الزيادة السنوية (٢١٠٤٩٩،٧٠٦٥٥،١٤٥٩٧٩،٣٣٥٥٣) مليون دينار وقد احتلت المرتبة الأولى في هيكل الودائع في السنوات الخمس للدراسة لأنها اقل كلفة ولا يدفع المصرف فائدة وبالمقابل يتحمل المودع جزء من كلفة الخدمات التي يقدمها المصرف وقد كان من أسباب ارتفاع هذه الودائع صدور قرار العمل بالصكوك كوسيلة للتداول وما لها من مميزات إضافة إلى وضع التشريعات والضوابط التي وضعت لحسن تداولها وغلق حساب كل من يقدم للمصرف صكا بدون رصيد إضافة إلى إجراءات قانونية أخرى. أما قيمة حسابات الادخار إلى مجموع الودائع فقد انخفضت من (٣٣ ٪) سنة ١٩٩٧،١٩٩٨ إلى (٣٠ ٪) عام ٢٠٠١ وذلك إلى أن الزيادة في حجم الادخار اقل من الزيادة في حجم الودائع والنسبة للودائع الثابتة فقد بلغ مجموعها (٨٠٨١٧) مليون دينار عام ٢٠٠١ وبنسبة نمو مقدارها (٢٤ ٪) عن عام ٢٠٠٠ حيث بلغت (٦٥٢٨٢) مليون دينار.

جدول رقم (٢)
يوضح مؤشرات توظيف الأموال ومؤشرات هيكل الودائع لمصرف الرافدين (المبالغ بالمليون دينار)

البيان / السنة	١٩٩٧	٪	١٩٩٨	٪	١٩٩٩	٪	٢٠٠٠	٪	٢٠٠٠١	٪
مؤشرات توظيف الأموال										
الائتمان النقدي	٤٢٦٤٥	١٢	٩١٨٧٧	١٨	٨٦٨٢٤	١٣	١٣١٤٩٦	١٦	١٨١٤٣٢	١٦
مجموع الموجودات	٣٤٩٠٣١		٥٠٣١٤٥		٦٧٦٩٤٠		٨١١٧٢٥		١١٥٤٣٧٧	
الاستثمارات	٢٢٧٢١٢	٦٥	٣١٩٣١٢	٦٣	٤٦٠٣١٢	٦٨	٥٣٢٦٢٠	٦٦	٧٤٥٨٤٨	٦٥
مجموع الموجودات	٣٤٩٠٣١		٥٠٣١٤٥		٦٧٦٩٤٠		٨١١٧٢٥		١١٥٤٣٧٧	
الائتمان النقدي	٤٢٦٤٥	١٣	٩١٨٧٧	٢٠	٨٦٨٢٤	١٤	١٣١٤٩٦	١٨	١٨١٤٣	١٧
مجموع الحسابات الجارية والودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
الاستثمارات	٢٢٧٢١٢	٧١	٣١٩٣١٢	٧٠	٤٦٠٣١٢	٧٤	٥٣٢٦٢٠	٧١	٧٤٥٨٤٨	٦٩
مجموع الحسابات الجارية والودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
الائتمان النقدي + الاستثمارات	٢٦٩٨٥٧	٨٤	٤١١١٨٩	٩٠	٥٤٧١٣٦	٨٨	٦٦٤١١٦	٨٨	٩٢٧٢٨٠	٨٦
الودائع + رأس المال	٣٢١١١٦		٤٥٥٦٧٨		٦٢٣٠١٠		٧٥٣٠٨٥		١٠٨٣٤١٨	
الائتمان النقدي	٤٢٦٤٥	١٣	٩١٨٧٧	٢٠	٨٦٨٢٤	١٤	١٣١٤٩٦	١٧	١٨١٤٣٢	١٧
مجموع مصادر التمويل	٣٢٣٨١٣		٤٥٧٣٨٠		٦٢٥٨٠٤		٧٦٠٦١٢		١٠٩٣٠٦٧	
القروض + الاستثمارات	٢٣٢١٤٤	٧٢	٣٦٥٣٨٣	٨١	٤٨٠٦٩٧	٧٧	٥٨٥٠٧٩	٧٨	٨١٧٨١٩	٧٦
مجموع الحسابات الجارية والودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥٣٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
القروض والتسليفات	٤٢٣٧	١،٣	٤٦٠٧١	١٠	٢٠٣٨٥	٣	٥٢٤٥٩	٧	٧١٩٧١	٧
مجموع الحسابات الجارية والودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
مؤشرات هيكل الودائع										
الودائع الجارية	١٨١٩٠٠	٥٧	٢١٥٤٥٣	٥٥	٣٦١٤٣٢	٥٨	٤٣٢٠٨٧	٥٨	٦٤٢٥٨٦	٥٩
مجموع الودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
ودائع التوفير	١٠٥٠٩٩	٣٣	١٥١٠١٥	٣٣	١٨٨٦٢٢	٣٠	٢٣٥٧١٢	٣١	٣٢٤٩٤١	٣٠
مجموع الودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	
الودائع الثابتة	٢٤٠٣٥	٧	٣٥٦٩٥	٨	٥٢٧٤٩	٨	٦٥٢٨٢	٩	٨٠٨١٧	٧
مجموع الودائع	٣٢٠٦١٦		٤٥٣٦٧٨		٦٢١٠١٠		٧٥١٠٨٥		١٠٧٩٤١٨	

المصدر: الحسابات الختامية لمصرف الرافدين

مؤشرات كفاية رأس المال:-

ظهر من الجدول رقم (٣) أن (نسبة رأس المال + الاحتياطي) إلى (الائتمان النقدي + الاستثمارات) تراوحت ما بين (١,٢٪،٠,٩٢ ٪ ، ٠,٩ ٪ ، ١,٤ ٪ ، ١,٥ ٪) للأعوام (٢٠٠١،٢٠٠٠،١٩٩٩،١٩٩٨،١٩٩٧) على التوالي.

أما (نسبة المال المدفوع + الاحتياطي) إلى أجمالي الودائع هي الأخرى مثل مثيلتها السابقة حيث بلغت (١٪ ،٠,٨٪ ،٠,٨٪ ،١,٢٪ ،١,٢٪) للأعوام (٢٠٠١،٢٠٠٠،١٩٩٩،١٩٩٨،١٩٩٧) على التوالي في حين تطلب مؤسسات وصناديق التأمين على الودائع وحمايتها أن لا تقل نسبة رأس المال والاحتياطي إلى الودائع عن (٤٪). أما نسبة (رأس المال المدفوع + الاحتياطي) إلى الائتمان

النقدي لتغطية المخاطر الائتمانية قد بلغت (٧,٥ ٪) عام ١٩٩٧ ثم انخفضت إلى (٤ ٪)،(٥,٥ ٪) عامي ١٩٩٨،١٩٩٩ للارتفاع الكبير في حجم الائتمان النقدي ثم ارتفعت إلى (٧ ٪)،(٧,٥ ٪) عامي ٢٠٠٠،٢٠٠١ وذلك يعود لانخفاض الائتمان النقدي من جهة وارتفاع احتياطي رأس المال نتيجة لارتفاع صافي الربح من جهة أخرى.

جدول رقم (٣)

يوضح مؤشرات كفاية رأس المال لمصرف الرافدين (المبالغ بالمليون دينار)

السنة / البيان	١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١٠٠٠	
رأس المال + الاحتياطي ـــــ الائتمان النقدي + الاستثمارات	٣١٩٧ ـــ ٢٦٩٨٥٧	,٤	٣٧٩٢ ـــ ٤١١١٨٩	,٩٢	٤٧٩٤ ـــ ٥٤٧١٣٦	,٩	٩٥٢٦ ـــ ٦٦٤١١٦	,٤	١٣٦٤٩ ـــ ٩٢٧٢٨١	,٥
رأس المال + الاحتياطي ـــــ مجموع الحسابات الجارية والودائع	٣١٩٧ ـــ ٣٢٠٦١٦		٣٧٠٢ ـــ ٤٥٣٦٧٨	,٨١	٤٧٩٤ ـــ ٦٢١٠١٠	,٧٧	٩٥٢٦ ـــ ٧٥١٠٨٥	,٢	١٣٦٤٩ ـــ ١٠٧٩٤١٨	,٢
رأس المال + الاحتياطي ـــــ الائتمان النقدي	٣١٩٧ ـــ ٤٢٦٤٥	,٥	٣٧٠٢ ـــ ٩١٨٧٧		٤٧٩٤ ـــ ٨٦٨٢٤	,٥	٩٥٢٦ ـــ ١٣١٤٩٦		١٣٦٤٩ ـــ ١٨١٤٣٢	,٥

مؤشرات الرافعة المالية:-

تعد نسبة الرافعة المالية من المؤشرات التي تعكس درجة مخاطرة رأس المال ضمن النسب المبينة في الجدول رقم (٤) حيث يلاحظ بان نسبة الحسابات الجارية والودائع إلى (رأس المال + الاحتياطي) قد ارتفعت من (١٠٠ ٪) عام

١٩٩٧ إلى (١٢٣ ٪) عام ١٩٩٨، (١٢٩ ٪) لعام ١٩٩٩ بالرغم من زيادة رأس المال إلى (٢٠٠٠) مليون دينار، وكذلك للأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ وذلك لارتفاع حجم الودائع وكان وراء ذلك قرار البنك المركزي حيث لم يحدد حجم الودائع في المصارف الحكومية.

جدول رقم (٤)

يوضح مؤشرات الرافعة المالية لمصرف الرافدين (المبالغ بالمليون دينار)

السنة / البيان	١٩٩٧	٪	١٩٩٨	٪	١٩٩٩	٪	٢٠٠٠	٪	٢٠٠١	٪
أجمالي الودائع	٣٢٠٦١٦	١٠٠	٤٥٣٦٧٨	١٢٣	٦٢١٠١٠	١٢٩	٧٥١٠٨٥	٧٨٨٥	١٠٧٩٤١٨	٧٩٠٨
رأس المال + الاحتياطي	٣١٩٧		٣٧٠٢		٤٧٩٤		٩٥٢٦		١٣٦٤٩	
مجموع الموجودات	٦٤٠٣١	٦٩٨	٥٠٣١٤٥	٢٥٢	٦٧٦٩٤٠	٣٣٨	٨١١٧٢٥	٤٠٥٨٦	١١٥٤٣٧٧	٢٨٨٥٩
رأس المال المدفوع	٥٠٠		٢٠٠٠		٢٠٠٠		٢٠٠٠		٤٠٠٠	

الاستنتاجات:-

١- أظهرت الدراسة التحليلية أن النسب المالية الخاصة بقياس السيولة أن لدى المصرف سيولة كبيرة إلا انه لا يولي الجوانب الاستثمارية المتنوعة الاهتمام الكبير في نشاطه بل أن الجزء الأعظم منها يستثمر في الأوراق المالية قصيرة الأجل كذلك انخفاض الاستثمار في الائتمان النقدي بنوعيه كما

أن السياسة الاستثمارية ارتبطت إلى حد ما بتمويل الأنفاق الحكومي مبتعدة عن الجانب الاستثماري المعروف بأسسه ومبادئه وارتباطه بالعائد والمخاطرة.

٢- بينت مؤشرات توظيف الأموال ضعفا في كفاية أداء المصرف لأنه لم يستثمر هذه الأموال في المجالات التي تدر عائدا له وتقدم خدمة للمجتمع.

٣- أوضحت مؤشرات هيكل الودائع أن الودائع الجارية احتلت المرتبة الأولى فيما احتلت ودائع الادخار المرتبة الثانية وجاءت الودائع الثابتة في المرتبة الثالثة.

٤- على الرغم من أهمية عملية تقويم كفاية الأداء للمصارف التجارية إلا أنها لم تلق الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين فيها ومن قبل وزارة المالية وديوان الرقابة المالية. وضرورة الكشف عن نتائج عملية التقويم للعاملين فيها ويرى الباحثين أن الاستفادة من العملية لاتكتمل مالم يكن هناك نشر للنتائج المتحققة.

٥- يستنتج من الدراسة أهمية التحليل المالي في تحديد نقاط القوة والضعف وفي تحديد الأداء المستقبلي. هذا فضلا عن انه يمد كل من أدارة المصرف والموازنات التخطيطية بالبيانات الهامة.

٦- أن انتشار شبكة فروع المصرف غير كافي إذ بلغت (٥٤٠) فرعا وكل فرع يخدم (٥٠٠٠٠) نسمة.

٧- أن فترة الدراسة تميزت بضعف دخول المواطنين عموما وهذا قلل من حجم المدخرات في المصرف سنة بعد أخرى.

٨- أن معدلات الفائدة غير مشجعة فعلا قياسا بالمستوى العام للأسعار لارتفاع معدلات التضخم سنة بعد أخرى.

٩- الخدمة المصرفية لازالت دون المستوى المطلوب.

١٠- الإيداع بالعملة الأجنبية غير مسموح به من قبل الدولة في فترة الدراسة لأمور تتعلق بها ولملكيتها الكاملة للمصارف.

١١- يعاني المصرف من الإرهاق من الأعمال غير المربحة كدفع الرواتب التقاعدية والتضخم في عدد الموظفين مع عدم الكفاءة لنسبة كبيرة منهم والبطالة المقنعة.

١٢- أن (٦٦ ٪) من موجودات مصرف الرافدين تتكون من حوالات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويله وتوفير الدعم له.

التوصيات:-

١- تمويل المشاريع الصناعية الكبيرة التي يعول عليها تحقيق دور هام في عملية التنمية الاقتصادية لامتصاص السيولة الزائدة وخدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.

٢- المصرف بحاجة إلى بذل جهود كبيرة عبر وسائل متعددة لزيادة الوعي الادخاري بين الجمهور وبالشكل الذي يصبح فيه التعامل مع المصارف واسع الانتشار وبين مختلف الشرائح.

٣- ضرورة التوسع في إنشاء مصارف تعود ملكيتها للقطاع الخاص أو أخرى تعود ملكيتها إلى القطاع المختلط.

٤- ضرورة إنشاء فروع لمصارف أجنبية لخلق حالة المنافسة وتوسيع الاستثمار الأجنبي.

٥- رفع محفزات الادخار بمختلف أنواعها يدفع المواطنين للتعامل مع المصرف.

٦- أن المصرف مطالب بان يعيد النظر بجميع النشاطات والأعمال التي يقوم بها وان ينوع وسائلة المالية على غرار ما معمول به في مصارف البلدان المتقدمة.

٧- ضرورة تعديل أسعار الفائدة بين فترة وأخرى بما يتماشى مع التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار (معدلات التضخم).

٨- استثمار أموال المصرف في مجالات تنموية مختلفة مع تنويع أنواع القروض المقدمة للمستثمرين.

٩- أن العمل المصرفي يتطلب الحيطة والحذر لكن هناك حدود مقبولة ومعقولة وعندما يتعدى ذلك تصبح مصدر تذمر وعدم رضا الزبائن وظاهرة تعكس عدم تطور العمل فعلى المصرف أن يقلل من الإجراءات الروتينية المستخدمة.

١٠- التوسع في استخدام الحاسبة الالكترونية في مختلف مجالات العمل المصرفي.

١١- ينبغي البحث عن آلية أصلاحية تعمل على الحفاظ على المصارف الحكومية من حيث استمرارها في تقديم الخدمات المصرفية الحالية مع العمل على تجديد وتطوير خدمتها على أن تكون جميع خدماتها بما فيها دفع الرواتب والمستحقات التقاعدية تقدم مقابل عمولة.

١٢- قيام المصرف بتقديم خدمات متقدمة تتطلب نظم مدفوعات متطورة كنظام المقاصة المتطورة ووسائل دفع متطورة على مستوى الفرد (بطاقة الائتمان) أو على مستوى دفع المعاملات المالية الكبيرة.

١٣- نوصي بإجراء البحث للفترة مابعد عام ٢٠٠٤ لبيان مدى استفادة المصرف من رفع القيود الحكومية على تنوع استثماراته.

Evaluate the adequacy of the performance of commercial banks (Applied study in the Rafidain Bank)

Kareem Kdair Jedran Muhammad Hamid Salama Kamal Auda Fadel Amer Abbas Ahmed
Assistant Professor Teacher Assistant Teacher Assistant Teacher

Technical Institute of Suwayrah

Summary:-

The modern banking emerged in Iraq delayed until end of the nineteenth century with the opening of the first British bank in Baghdad in ١٨٩٠ and continued after the opening of foreign banks. The Rafidain Bank, which was founded on ١٩ \ ٥ \ ١٩٤١, the first Iraqi bank established under law ٣٣ of ١٩٤١ was established after a number of Iraqi banks to foreign banks. The commercial banks were merged in ١٩٤٦, making the commercial banking system, an Iraqi from a commercial bank and is one of the Rafidain Bank in the ١ \ ١١ \ ١٩٨٨ was established as a commercial bank of good government during the last part of the Rafidain Bank. The establishment of the bank did not change the reality of the banking business, which is dominated by the government and the traditional banking activity. In ١٩٩١ allowed the establishment of private banks, however, that the work is confined to the domestic investment and financial intermediation and the work of the regular service Chirvip. The number of government and private banks (٣٣) and the network of bank branches at (٥٤٠) branches throughout the country where it is noted that each branch serves (٥٠٠٠) people have occupied the Rafidain Bank ranked first in the area of commercial banking activity in Iraq and came here to assess the efficiency of research bank's performance for the period from ١٩٩٧ through ٢٠٠٣, according to the assessment of the entrance to the analysis of financial aspects that affect the performance and financial indicators which reflect the amount of cash in the exploitation emerged that the liquidity ratio decreased from (٣٦٪) to ١٩٩٧ (٢٨٪) in ٢٠٠١ despite the increase balance in the Fund and to the banks and that the high rate of capital investment, particularly in monetary credit. As well as the index of profit (٧٧٨٪) to ١٩٩٧ (٨٥٩٪) and to increase capital investment in the areas of investment in securities and cash credit in addition to the high prices and inflation rates in the economy then. The volume of credit in raising the

cash, but the ratio of credit decreased from (١١٥٪) to ١٩٩٧ (٣٧٪) and to the fact that the rate of increase in the size of the biggest assets of the increase in the volume of credit, either in relation to the size of investments has increased from (٢٢.٧٢) billion dinars in ١٩٩٧ to (٧٤.٥٨), which resulted primarily from higher volume of remittances as well as the Treasury, the current deposits registered an increase as the increase (٤٦.٠٦) billion dinars between ١٩٩٧ and ٢٠٠٠. However, the rate fell from savings accounts (٣٣٪) to ١٩٩٧ (٣٠٪) in ٢٠٠١ because of poor access for most people, especially low-income in addition to the increase in the proportion of the volume of deposits.

المصادر:-

١- صالح،نضال جاسم محمد علي، تقويم أداء كفاءة المصارف التجارية في المدة من ١٩٩٤-١٩٩٨(دراسة محاسبة مقارنة في عينة مختارة من المصارف التجارية العامة والخاصة) رسالة ماجستير.جامعة بغداد-كلية الادارة والاقتصاد سنة ٢٠٠٠ص٤،٦.

٢- الدليمي، عوض فاضل،النقود والبنوك-مطبعة دار الحكمة-الموصل- ١٩٩٠ ص١٧٧

٣- ألشمري، صادق راشد،أدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية- كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة-دار الصفاء للتوزيع والنشر-الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٧ ص١١٨ .

٤-صالح مظهر محمد، الجهاز المصرفي العراقي-نشأته وتطور هيكليته عبر حاضنة النشاط الحكومي الموجبة واليات السوق- مجلة اتحاد المصارف العربية – بيروت – نيسان ٢٠٠٧ ص٢٥ .

٥- مصرف الرافدين، التقارير السنوية والحسابات الختامية والموازنات التخطيطية لمصرف الرافدين للمدة من ١٩٩٧-٢٠٠١ .

٦- ألشمري، صادق راشد، ستراتيجية أدارة المخاطر المصرفية – بغداد سنة ٢٠٠٥ ص٣٩.

٧- سرور، منال جبار،اثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار في حسابات الودائع في احد فروع مصرف الرافدين-مجلة التقني-العدد (١٧) لسنة ١٩٩٣ ص٨٢.

٨- حسن، حسين عبد الله وآخرون ،انتشار العادة المصرفية وبدائل الاستثمار في العراق- مجلة البحوث التقنية العدد (٤،٥) سنة ١٩٨٩ ص٢٠٣.

٩-V. T. wai. ١٩٧٧. " A revisit to interest rates outside the organized mony

Markets of under developed countries", Banca Nationa Del lavaro, Quarterly Review, vol. ٣٠, (September), pp.٢٩

١٠- Rose-Pebers " Commercial Bank management".٥ th. Ed. Megraw-Hill

Irwin, ٢٠٠٢ U. S. A. p.٨.

١١- ألعبادي، سمير، التقديم لكتاب أدارة المصارف- كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة فلادليفيا الأردن سنة ٢٠٠٧ ص.١١

١٢- الشمخي، حمزة محمود والجزراوي إبراهيم، كتاب الإدارة المالية الحديثة- منهج علمي تحليلي في أدارة اتخاذ القرارات- الصفاء للنشر والتوزيع- عمان ١٩٩٨ ص١٤ .

١٣- البصري، كمال، الإصلاح المصرفي الحكومي بين الواقع والطموح- جريدة الصباح- ٢٣ أب \ ٢٠٠٨ العدد (١٤٧٠) ص.١٤

١٤-حنفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية- المكتب العربي الحديث- القاهرة سنة١٩٩٣ ص٢٢٧.

١٥- جابر محمد صالح، الاستثمار بالأوراق المالية- شركة المطابع النموذجية، عمان، الأردن سنة١٩٨٩ ص.١٩٩

١٦- وزارة المالية، دليل ديوان الرقابة المالية سنة ١٩٨٩ ص٦ .

١٧- باز، دفريدي، التحليل المالي للمصرف. النسب المالية في أدارة الموجودات والمطلوبات مجلة المصارف العربية العدد (١٦٤) المجلد (١٤) آب \ ١٩٩٤ ص١٦ .

١٨- التوايسه، محمد إبراهيم، تحليل ومناقشة القوائم المالية- مركز طارق للخدمات الجامعية، الأردن،الطيعة الأولى سنة ١٩٩٨ ص٩٥ .

١٩- احمد عبد الفتاح، البنوك الأردنية في مواجهة قرارات لجنة بازل- مجلة المصارف العربية العدد (١٤٧) المجلد (١٣) آذار \ ١٩٩٣ ص٤٦ .

٢٠- اتحاد المصارف الدولية العربية، التدقيق والرقابة والأمان في ظل استخدام الحاسبة الالكترونية سنة ١٩٩٩ ص٤٠٦ .